

امتيازات الشركات الفرنسية في الكونغو الفرنسية (١٨٩٣-١٨٩٩م)

جهاد بدران مهدي
معيدة بقسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة الفيوم - مصر

ملخص البحث:

شهدت منطقة الكونغو تنافسًا استعماريًا خلال القرن التاسع عشر بين القوى الأوروبية، خاصة فرنسا وبلجيكا، فقد لعبت هذه المنطقة دورًا استراتيجيًا بسبب مواردها الغنية مثل المطاط والعاج والأخشاب، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المهم الذي جعلها نقطة جذب للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي والسياسي. وقد بدأت الحكومة الفرنسية في تطبيق سياسة الامتيازات في منطقة الكونغو الفرنسية، وهي السياسة التي تعني تسليم منطقة معينة إلى شركة خاصة، بحيث تتولى الشركة إدارة الأرض وجني ثمارها، مع عدم تقييد سلطتها داخل تلك المنطقة، وقد منحت الحكومة الفرنسية امتيازات إقليمية لحوالي ٤٤ شركة، والتي حصلت على حقوق حصرية في التجارة مع السكان الأصليين، والملكية الفردية للمنتجات الخام للأرض.

الكلمات المفتاحية: الكونغو الفرنسية، الشركات الفرنسية، الكونغو البلجيكية، سياسة الامتيازات.

Privileges of French Companies in French Congo 1893-1899.

By: Jihad Badran Mahdi

Abstract:

During the 19th century, the Congo region witnessed colonial competition between European powers, especially France and Belgium. This area played a strategic role due to its rich resources such as rubber, ivory, and timber, in addition to its important geographical location that made it a point of attraction for economic

and political exploration and exploitation. The French government began implementing a policy of concessions in the French Congo region, which involved granting a specific area to a private company to manage the land and reap its benefits, without restricting its authority within that area. The French government granted regional concessions to about 44 companies, which obtained exclusive rights in trading with the indigenous populations and individual ownership of raw land products.

Key words: French Congo, French companies, Belgian Congo, policy of concessions.

تقديم:

تضم منطقة غرب وسط أفريقي " West Central Africa أنجولا Angola ودول الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) Democratic Republic of the Congo، والجابون Gabon، وجمهورية الكونغو (الكونغو الفرنسية سابقاً) French Congo، وجمهورية أفريقيا الوسطى^(١).

فتقع منطقة الكونغو في قلب إفريقيا، حيث يمر بها نهر الكونغو، ثاني أطول نهر في إفريقيا. تمتد الكونغو البلجيكية (حالياً جمهورية الكونغو الديمقراطية) على مساحة شاسعة محاطة بتسع دول، أما الكونغو الفرنسية (حالياً جمهورية الكونغو) فتقع غرب نهر الكونغو، وتجاورها الجابون والكاميرون^(٢).

وفي نطاق الاستكشاف الجغرافي مرت الكونغو بعدة مراحل قادها المستكشفون الأوروبيون. وبوجه خاص شهدت منطقة الكونغو تنافساً استعماريًا خلال القرن التاسع عشر بين القوى الأوروبية^(٣)، خاصة فرنسا وبلجيكا. لعبت هذه المنطقة دوراً استراتيجياً بسبب

^(١) Oliver, Roland, and Atmore, Anthony, *Africa Since 1880*, (Cambridge University Press, 2005), 78.

^(٢) https://snl.no/Republikken_Kongo.

^(٣) Keith Arthur Berriedale, *The Belgian Congo and the Berlin Act*, (Oxford: At the Clarendon Press, 1919), 44-45.

مواردها الغنية مثل المطاط والعاج والأخشاب^(٤)، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المهم الذي جعلها نقطة جذب للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي والسياسي^(٥). بدأ التنافس الفعلي عندما سعت بلجيكا، بقيادة الملك ليوبولد الثاني، إلى الحصول على موطئ قدم في إفريقيا الوسطى. وتمكن ليوبولد من تأسيس "الدولة الكونغو الحرة" عام ١٨٨٥ كمشروع خاص تحت سيطرته الشخصية. في المقابل، رأت فرنسا في هذا التوسع البلجيكي تهديدًا لمصالحها في إفريقيا، فسارعت إلى تعزيز نفوذها في منطقة الكونغو الفرنسية الواقعة غرب نهر الكونغو^(٦)؛ لذا جاء مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) كأحد نتائج التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية لحسم الصراع فيما بينهم. حيث اجتمعت القوى الأوروبية الكبرى لتقسيم إفريقيا بطرق تمنع النزاعات بينها^(٧). اعترف المؤتمر بسيطرة بلجيكا على الكونغو، مما أعطى ليوبولد الفرصة لاستغلال موارد المنطقة^(٨). في المقابل، حصلت فرنسا على اعتراف بمطالبها في منطقة الكونغو الغربية، ما أطلق عليها لاحقًا الكونغو الفرنسية^(٩).

هكذا مثل التنافس الاستعماري على الكونغو نموذجًا للتصارع الأوروبي على الموارد والسيطرة في إفريقيا. أدى هذا التنافس إلى تقسيم المنطقة وخلق أنظمة اقتصادية استغلالية - نظام الامتياز - ساهمت بشكل كبير في استنزاف الثروات البشرية والطبيعية للمنطقة، ما ترك تأثيرات طويلة الأمد على سكانها وثرواتها.

(٤) عبدالله عبدالرازق، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، مكتبة الإسكندرية، ١٩٩٨ ص ٤٨.

(٥) Akala Ekondy, "Le Congo-Brazzaville essai d'analyséeet d'explication sociologiques selon la méthode pluraliste", Ph.D. diss. Université de Neuchâtel, 1983, 9.

(٦) Lysle Edward Meyer, "Henry Shelton Sanford and the Congo", Ph.D. diss. The Ohio State University, 1967, 22.

(٧) The Political Archive of the Federal Foreign Office, General Act of the Berlin West Africa Conference, 26 February 1885.

(٨) Berriedale, *The Belgian Congo*, 32.

(٩) Stephen H. Roberts, *The History of French Colonial Policy 1870-1925*, Vol. 1 (London: King & Son, Ltd, 1929), 341-342.

أولاً: مفهوم الامتيازات:

كان الامتياز^(١٠) يعني فعلياً تسليم منطقة معينة إلى شركة خاصة، بحيث تكون هي التي تتولى تطوير الأرض، وليس الحكومة الفرنسية، وبالتالي جني ثمار الإنتاج^(١١)، مع عدم تقييد سلطتها داخل تلك المنطقة، وفي الواقع إنشاء العديد من الشركات يمثل جيوب من الممالك التجارية المستقلة عملياً داخل المستعمرة.

وبعد أسابيع قليلة من افتتاح خط السكة الحديدية الذي أنشأه العقيد ثيس من ستانلي بول إلى ماتادي Matadi ، تم إنشاء لجنة الامتيازات الاستعمارية في باريس. وكانت نتيجة عملهم إدخال نظام الامتياز في الاستعمار الفرنسي^(١٢). وقاموا بإعداد سجل الاتهامات، الذي يوضح الالتزامات المفروضة على الشركات الجديدة^(١٣) والملكية الفردية للمنتجات الخام

(١٠) يشير مصطلح "الامتياز" إلى الوحدات الإقليمية المخصصة للجهات الفاعلة لاستخراج الثروة في شكل مواد خام. وعلى نطاق أوسع، يشير إلى التفاعل الاجتماعي الذي من خلاله يمكن للدولة تخصيص الأراضي أو الموارد والحقوق الاجتماعية للاستغلال. وقد استخدم مفهوم الامتياز منذ القرن الثامن عشر لتعزيز سيطرة الحكومة المركزية على المناطق الجغرافية الداخلية والبعيدة، وعمل على تعزيز الطبيعة الشاملة للسلطة السيادية، ثم توسيع هذه السلطة من خلال جهات وسيطة مختلفة وقواعد أو معايير، عبر سياقات جغرافية واجتماعية متنوعة. وكان بناء السلطة الشاملة تقريباً، كما هو الحال في الإقطاعية، أمراً بالغ الأهمية.

- Rebecca Hardin , "Environmental Governance in Africa", In *Concessionary Politics in the Western Congo Basin: History and Culture in Forest Use*, ed. Jesse C. Ribot and Peter G. Veit, (Washington: World Resources Institute, 2002), 10.

(١١) Dean Clay, "The Congo Reform Association and the beginning of Transnational Humanitarianism, 1904- 1913", Ph.D. diss. Liverpool John Moores University, 2019, 166.

(١٢) H. Robert, *The History of French*, 349.

(١٣) وجدت شعوب جنوب الجابون الساحلية نفسها تحت سيطرة شركات الامتياز الجشعة التي منحتها الحكومة الاستعمارية الفرنسية احتكازاً للتجارة. واعتمدت شركات الامتياز على القوة والخداع للحصول على العاج والمطاط من المجتمعات الساحلية الجنوبية في الجابون، والتي كانت قد أثرت نفسها سابقاً كوسطاء مع التجار الأوروبيين. واستغل المسؤولون عن الامتيازات السياسات الحكومية المتناقضة لحماية احتكارهم بينما فشلوا في تعزيز الاقتصاد .

-Jeremy Rich, "Bring Back the English: The Legacy of British Trade on the Southern Gabonese Coast in the Concessionary Era 1900-1914", *Journal of History* (2017): 29.

للأرض؛ فيما إذا كان تأثير ذلك علي مصالح التجار البريطانيين وغيرهم من التجار (الألمان والهولنديين والبرتغاليين)، الذين أقاموا في البلاد قبل منح هذه الامتيازات^(١٤)، وقد قدمت الحكومة البريطانية احتجاجات إلي الحكومة الفرنسية بشأن تأثير الامتيازات على تجارتها الشركات أن السكان الأصليين ليس لهم الحق في المنتجات، ولا ينبغي أن يتقاضوا أجرًا مقابل جمعها إلا في صورة سلع تحدد الشركات قيمتها^(١٥)، كان هدفهم الوحيد هو تسريع استغلالها. كما أشار بعض الكتاب، كانت النتيجة مختلفة تمامًا ففي حين أن أنشطة شركات الامتياز لم تبرر توقعات الحكومة، فقد أشركت فرنسا في نزاع طويل مع بريطانيا بشأن صلاحية الامتيازات في حوض الكونغو^(١٦).

(¹⁴) House of Common Parliament Debates, British traders in The French Congo, 5 June 1902, Vol. 108, CC 1545-6.

(¹⁵) G. W. Prothero, *French Equatorial Africa*, (London: H. M. Stationery Office, 1920), 24-25.

(¹⁶) كان بعض الإنجليز موجودين منذ فترة طويلة في المناطق الساحلية، وقبل منح الامتيازات كان التجار البريطانيون يعيشون في انسجام تام مع السلطات الفرنسية. فكانوا يقيمون في الكونغو الفرنسية كمواطنين ملتزمين بالقانون تحت العلم الفرنسي، ويدفعون ضرائبهم، ويطيعون اللوائح، ويمددون أعمالهم ويزيدونها سنويًا. وادعت الشركات صاحبة الامتياز أن المنتجات الخام للتربة ملك له، وأن التجار البريطانيين لا يحق لهم استبدال البضائع المستوردة من أوروبا بتلك المنتجات الخام؛ فلم يعد بإمكان التجار البريطانيين وغيرهم التجارة على الإطلاق. بطبيعة الحال رفض التجار البريطانيون الاعتراف بهذه الادعاءات. واستمروا في استيراد البضائع، ودفع الرسوم عليهم وعلى المنتجات المصدرة، واستمرت السلطات في فرض براءات الاختراع والتراخيص على مصانعهم العديدة وعلى تجارهم المحليين للمزيد راجع:

-S. J. S, Cookey, "The Concession Policy in the French Congo and the British Reaction, 1898-1906", *The Journal of African History*, Vol. 7, No. 2 (1966): 263. and see also, H. Roberts, *The History of French*, 350; E.D. Morel, *Great Britain and the Congo the Pillage of the Congo*, (London: Smith Elder & Co., 1909), 258; "The Position of British Merchants in the French Congo", *Journal of the Royal African Society*, Vol. 2, No. 5 (1902): 40.

ثانيًا: أسباب ظهور نظام الامتياز في الكونغو الفرنسية:

أ. الامتيازات في دولة الكونغو الحرة:

كانت الكونغو الحرة (الكونغو البلجيكية)، المستعمرة المجاورة للكونغو الفرنسية حيث يفصل بينهم نهر الكونغو، هي أول من أتبع نظام الامتيازات^(١٧)، حيث قام الملك ليوبولد الثاني بتقسيم مستعمرته إلى عدة قطع كبيرة منح الشركات الامتيازية السيطرة عليها^(١٨). فقد ترك مرسوم ليوبولد الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٨٩٢ بعض المناطق على نهر كاساي مفتوحة للمنافسة، لكنه أنشأ في الوقت نفسه منطقة *Domaine Prive*، وهي منطقة ضخمة بلغت حوالي نصف أراضي الولاية. ولوضع التجار البلجيكيين في موقف يسمح لهم بالدخول، أطلق ليوبولد نظام الامتياز الخاص به، حيث يتم منح الشركة منطقة محددة مع منحها سلطة قضائية وإدارية عليها. وكان النمط المعتاد لهذه الشركات هو الاحتفاظ بامتيازاتها على أساس عقود إيجار طويلة الأجل^(١٩)، وأنتجت هذه السياسة الاحتكارية أرباحًا ضخمة لعدد قليل من الشركات البلجيكية. على الرغم من تأسيس دولة الكونغو الحرة، كما أعلن ليوبولد لمصلحة التجارة الحرة والمساواة في المعاملة التجارية وإتاحة الفرص لجميع رعايا الدول الذين قد يرغبون في إثبات وجودهم في ذلك الجزء من أفريقيا مع التأكيد على حماية ورفاهية السكان الأصليين، ولكن ما حدث للسكان جراء الوجود البلجيكي في الكونغو كان عكس ذلك تمامًا^(٢٠). كما أظهر عدد قليل من الشركات الفرنسية في الكونغو اهتمام بالعمل فيها. فمن أجل جذب الشركات إلى أفريقيا الإستوائية، يجب أن تبدو الفوائد جيدة بشكل يسمح لها

(17) Muivah , Yaruipam & Alessandro Stanziani, “Forced Labour at the Frontier of Empires: Manipur and the French Congo 1890-1914”, *Comparativ | Zeitschrift für Globalgeschichte und vergleichende Gesellschaftsforschung*, Vol 29, (2019): 55.

(18) House of Commons: Parliamentary Debates, Congo-British Merchants’ Claims, 27 March 1906, Vol. 154, CC 1063-4.

(19) Myron J. Echenberg, “The British Attitude towards Congo Question with Particular Reference to the Work of E.D. Morel and the Congo Reform Association 1903-1913”, (MS diss., McGill University Montreal, Canada, 1964), 31.

(20) M. Delcassé to M. Cambon, Paris, Le 11 Février, 1903, F.O., 304/352, British Trade in French Congo, Part II 1905, No. 36, p. 35.

بجني الكثير من المكاسب الذي وجدها المستعمرون الفرنسيون في الكونغو البلجيكية الذي أصبحت ملكية خاصة للملك البلجيكي^(٢١).

كان ليوبولد بحاجة إلى إثبات استمرار وجود الدولة في الكونغو من أجل الاحتفاظ بحقوقه عليها^(٢٢)، ففي عامي ١٨٩١ و١٨٩٢^(٢٣)، وفي محاولة لزيادة الإيرادات، وعلى النقيض من اتفاقية برلين، أعلن أن جميع الأراضي وأي مواد خام موجودة على هذه الأراضي هي ملك لدولة الكونغو الحرة^(٢٤). وقد قسم هذا المرسوم الكونغو إلى ثلاث مناطق، كانت المنطقة الأولى هي المجال الخاص الذي كان ملكاً للدولة، وقد تم تقسيم مناطق المجال الخاص إلى امتيازات مُنحت لشركات خاصة، وكان أكبر امتيازين مُنح في المجال الخاص هما شركة المطاط الهندية الأنجلو بلجيكية Company Anglo-Belgian India Rubber، واختصارها أبير (Abir)، وشركة أنتويرب Anversoise^(٢٥). وكان بناء خط السكة الحديدية بين الكونغو وماتادي Matadi قد ساعد على تدفق رأس المال الدولي، فدفع ليوبولد لإدخاله نظام الامتيازات في تسعينيات القرن التاسع عشر^(٢٦). فكان الملك

(21) Edward Berenson, "The Politics of Atrocity: The Scandal in the French Congo 1905", *Historia y Politica* (2018): 121.

(22) منح الملك البلجيكي ليوبولد الثاني لنفسه السيادة على كامل مساحة البلاد، وقد حصل على تفويض عالمي لفتحه التجارة أمام كل الأمم من حيث المساواة الكاملة مع رعاياه. ورعاياه هم السكان الأصليون لحوض الكونغو. وجميع الآخرين هناك من الحاكم العام إلى صاحب الامتياز هم أجانب، وليسوا رعايا للسيادة التي يخدمونها.

-Sabrina Joseph, *Commodity Frontiers and Global Capitalist Expansion Social, Ecological and Political Implications from the Nineteenth Century to the Present Day*, ed. Kent Deng, (London: Palgrave Macmillan, 2019), 146.

(23) Bas De Roo, "Customs Law in the Congo: On the Fiscal Bargaining Process between the Colonial State and Private Enterprise in Africa (1886–1914)", *Colonial Adventures: Commercial Law and Practice in the Making*, ed. Serge Dauchy et al. (Legal History Library: Brill NV, Leiden, 2021), 317.

(24) Aldwin Roes, "Towards a History of Mass Violence in the Etat Indépendant du Congo, 1885-1908", *South African Historical Journal*, 62 (4), (2010): 6.

(25) Sara Lowes & Eduardo Montero, "Concessions, Violence, and Indirect Rule: Evidence from the Congo Free State", *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 136 (4), (2020): 6.

(26) Florian Wagner, "Colonial Internationalism How Cooperation Among Experts Reshaped Colonialism (1830s-1950s)", Ph.D. diss., European University Institute, (2016): 99.

ليوبولد^(٢٧) أول من تبنى حيلة الشركات الامتيازية^(٢٨) التي تستأجر مساحات شاسعة من الأراضي لشركات خاصة^(٢٩)، ففعلت الحكومة الألمانية الشيء نفسه في الكاميرون^(٣٠). ففي أفريقيا الإستوائية - حتى عام ١٨٩٥ تقريباً - بدا أن الوضع غير المستقر في الكونغو في عهد ليوبولد، وكأنه يبرر الموقف ليحذر للأغلبية. علاوة على ذلك امتنعت بلجيكا - التي كانت لا تصدق مثل فرنسا في الأمور الاستعمارية - عن إعطاء الملك ضمانتها. وكان مفهوماً أن الدولتين الكونغو وبلجيكا متميزتان ومستقلتان تماماً، وليس بينهما أي شيء مشترك

^(٢٧) ومما يبين جشع الملك واهتمامه بمصالحه، جاء صريحاً في قوله لأصحاب البعثات التبشيرية في الكونغو "أيها القساوسة والآباء والمواطنون الأعزاء: إن المهمة الموكلة إليكم دقيقة للغاية، وتتطلب الكثير من اللباقة. ستذهبون بالتأكيد للتبشير، ولكن تبشيركم يجب أن يلهم مصالح بلجيكا قبل كل شيء."

- Luiz Arnaut, "Letter from King Leopold II of Belgium to Colonial Missionaries, 1883", Universidade Federal de Minas, 1927, p. 1.

^(٢٨) إن الشركات الأخرى، مثل شركة لومامي، وهي شركة مساهمة خاصة في الكونغو العليا، والشركة الخاصة في كاتانغا، تستغل الأراضي التي تملكها. وفي مقابل حق الاستغلال الذي تتنازل عنه، تحصل الدولة على جزء كبير (غالباً النصف) من أسهم الشركة.

-The Congo: A report of the Commission of Enquiry Appointed by the Congo Free State Government, a translation G.P. Putnam's sons, New York and London, Ube Tfinicfterbochs Press 1906, 104.

^(٢٩) في مقابل الخدمات المالية للملك، تمكن هؤلاء الرجال من الحصول على امتيازات إقليمية واسعة، حيث سُمح لهم بتشكيل قوات مسلحة خاصة بهم أو تأمين مساعدة القوة العامة". أرادوا جميعاً الحصول على حصة من النجاح الهائل للمطاط، وكانوا على استعداد للتعاون واستغلال الكونغو بشكل فعال معاً. ومع ذلك، حرص ليوبولد على استغلال كل شيء في الكونغو، بما في ذلك شركات الامتياز. ويضيف جان ودوينان، "كانت شركات الامتياز للممولين المختلفين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة الحرة، التي كانت تمتلك نصف الأسهم في هذه المشاريع أو أصبحت مستحقة لجزء ثابت من أرباحها". كان الكونغو الآن في طريق مسدود بين أطراف متعددة مع قوات مسلحة مستعدة لقمعها بأي ثمن لاستغلال موارد الكونغو الوفيرة. كانت لشركات الامتياز هذه مزايا مميزة تفتقر إليها الحكومات الفيدرالية. وكانت مناطق الامتياز أقل حساسية للأسعار العالمية لأن شركات الامتياز حصلت على المطاط بالإكراه، ولم تدفع أسعار السوق الحالية". وعلى غرار ليوبولد، لم تكن لهذه الشركات أي لوائح أو هيئات حاكمة يمكنها التحقق من قوتها والحكم على ما إذا كانت تتصرف بشكل غير أخلاقي. وعلاوة على ذلك، يضيف هارمز: في هذه المناطق، كانت شدة الاستغلال تعتمد على فعالية الإكراه، والحرية من تدخل السياسة الحضرية. وقد أظهرت كاثارين كوكيري فيدروفيتش أنه بالنسبة لمركز واحد في الكونغو الفرنسية، فإن الرسم البياني لإنتاج المطاط يتوافق مع الرسم البياني للخرابيش التي تم إنفاقها لإجبار الناس على جلب المطاط. وعندما أجبر المركز على تبني أساليب أقل عنفاً، انخفض إنتاجه وفقاً لذلك.

- Steven Johnson, "King Leopold II's Exploitation of the Congo from 1885 to 1908 King Leopold II's Exploitation of the Congo from 1885 to 1908 and Its Consequences and Its Consequences", MS diss., University of Central Florida, 2014, 62.

^(٣٠) Bernault, Florence, *Colonialism in West Central Africa, Sciences Po*, (Oxford: 2021), 13.

لا من وجهة نظر عسكرية، ولا من وجهة نظر مالية، هذه اللامبالاة من جانب البلاد سمحت لليوبولد - المسئول الوحيد عن صيانتها - الاستيلاء عليها ليحكم بحكم مستبد، واضطر إلى الابتكار لتجنب الإفلاس، وأنشأ بين عامي ١٨٨٧ و ١٨٩٢، نظام استغلال الدولة القائم على الاحتكار الذي كان على فرنسا أن تستمد منه فيما بعد. وفي عام ١٨٩١ كسر مبادئ الحرية التجارية التي لوحظت في حوض الكونغو من خلال الاحتفاظ حصرياً بحصاد العاج والمطاط للدولة، أو لعدد قليل من الشركات المميزة^(٣١). وبما أن دولة الكونغو الحرة زعمت أنها تتمتع باعتراف كونها دولة ذات سيادة عند توقيع المعاهدات مع زعماء حوض الكونغو، فلا يمكنها المطالبة بحقوق سيادية تفوق تلك التي تم الاعتراف بها. ومع ذلك، أكد ليوبولد الثاني على ادعائه بملكيته الوحيدة لما يقرب من مليون ميل مربع من الأراضي الأفريقية، بما في ذلك جميع الموارد الطبيعية لتلك المنطقة الشاسعة وكل من يقطن فيها أو يمتلكها من السكان الأصليين. بناءً على الممارسات القانونية التي اتبعها ليوبولد الثاني، فإن ملك دولة الكونغو يمنح تنازلات إقليمية واسعة، ويقوم باستغلال حياة السكان الأصليين باستخدام القوة الغاشمة من قبل مجموعة تضم حوالي ١٤٠٠ أوروبي^(٣٢).

يبدو أن تجربة ليوبولد في الكونغو^(٣٣) في تجارة المطاط^(٣٤) قد ضمنت لفرنسا نجاح مشروع الامتياز، خاصة^(٣٥) وقد ارتفعت صادرات المطاط بشكل كبير^(٣٦): ١٠٠ طن فقط

(٣١) Coquery Catherine-vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes concessionnaires. 1898-1930*, (Paris: La Haye, Mouton, 1972), 26.

(٣٢) Memorandum by Mr. Casement on Territorial Concessions in the Congo State and in the French Congo, F.O., 304/ 352, British Trade in French Congo, Printed January 1905, Part II, No. 36, p. 37.

(٣٣) كانت دولة الكونغو الحرة (CFS)، التي تُعرف اليوم بجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، المستعمرة الشخصية للملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٨. خصص ليوبولد أجزاءً كبيرة من دولة الكونغو الحرة كامتيازات لشركات خاصة. استخرجت هذه الشركات الخاصة الموارد الطبيعية باستخدام العنف الشديد واستقطاب القادة المحليين. وقد لاحظ المؤرخون أن امتيازات المطاط الممنوحة في عهد ليوبولد الثاني كانت لها عواقب وخيمة على السكان المحليين، ووفقاً للتقديرات، مات ما يقرب من ١٠ ملايين شخص، أي ما يقرب من نصف سكان الكونغو، بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٢٠.

1. - Lowes Sara & Eduardo Montero, "Concessions, Violence, and Indirect Rule: 1. (٣٤) كان معظم المطاط الذي تم جمعه خلال عصر CFS من شجر Landolphia، وهو شجر رقيق وسهل التلف، وليس من أشجار المطاط الأكثر قوة Funtumia Elastica، والتي كانت أكثر انتشاراً في الكونغو الفرنسية وغرب أفريقيا. كان جمع المطاط يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب جهداً بدنياً كبيراً. يمكن أن تستغرق عملية جمع المطاط أياماً، خاصة مع تناقص إمدادات المطاط وصعوبة العثور على كروم المطاط غير المستغلة. على سبيل المثال، كان الرجال في منطقة بارينجا يقضون حوالي ١٠ أيام من كل ١٤ يوماً في الغابة لجمع المطاط.

في عام ١٨٩٠، و ٥٠٠ طن في عام ١٨٩٥، وبالفعل ١٣٠٠ طن في عام ١٨٩٦، و ٢٠٠٠ طن في عام ١٨٩٨، وما يقارب ٦٠٠٠ طن في عام ١٩٠١، أي أكثر من عُشر الإنتاج العالمي في ذلك الوقت، وذلك بفضل مشروع ماتادي ليوبولدفيل (السكك الحديدية) ١٨٩٨-١٨٩٠. فكان من السهل على التوسعيين أن يعزو هذا التقدم في مواجهة الركود في الكونغو الفرنسية^(٣٧) إلى نظام الاستغلال لاحتكار المنتجات الغنية والعاج والمطاط- كان الملك ليوبولد هو المستفيد الأكبر، لأنه أعلن نفسه مالكًا لجميع الأراضي الشاغرة (الملك الخاص)، لكن الشركات الخاصة حصلت أيضًا على مناطق شاسعة، وبدأت في جني أرباح كبيرة منها. كان ذلك في عام ١٨٨٦ عندما أنشئت أول شركة بلجيكية la Cie pour le commerce et l'industrie، وفي عام ١٩٠٠، أي بعد أربعة عشر عامًا أنشأ البلجيكيون أكثر من ٦٥ شركة تجارية في الكونغو برأسمال تجاوز ٢٤٥ مليون فرنك. كانت الشركات الرئيسة التي حصلت على امتيازات كبيرة هي شركة أنتويرب في الكونغو la societe Anversoise du commerce au Congo على الضفة اليمنى للنهر، وشركة المطاط الهندية الأنجلو بلجيكية واستكشافها l'Anglo-Belgian Indian Rubber and Exploration C^o، على الضفة اليسرى، وكلاهما تأسست عام ١٨٩٢. بالإضافة لعدد آخر من الشركات الكبرى^(٣٨). وكانت امتيازات شركتي أبير Abir وأنتويرب Anversoise هي الأكبر التي تركز على جمع المطاط^(٣٩).

وقد بلغت التجارة العامة في المستعمرة البلجيكية حوالي ١٣,٢٠٩,١٧٤ فرنكًا مقابل ٥,٦٥٩,٥٨٢ فرنكًا فقط في الكونغو الفرنسية في عام ١٨٩١^(٤٠)، وحصلت الشركات

- Ibid, 9. And see, Jelmer Vos , “The Economics of the Kwango Rubber Trade, c. 1900”, *Angola on the Move Angola em Movimento: Transport Routes, Communication, and History Vias de Transporte, Comunicação e Historia*, (eds.) Beatrix Heintze, Achim Von Oppen and Verlag Otto, (Frankfurt am main und Butzbach, 2008), 89-90.

⁽³⁵⁾ Wagner, “Colonial Internationalism”, 363.

⁽³⁶⁾ Morel, *Affairs of West Africa*, 286.

⁽³⁷⁾ Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes*, 48.

⁽³⁸⁾ Ibid, 49.

⁽³⁹⁾ Lowes & Eduardo Montero, "Concessions, Violence", 6.

⁽⁴⁰⁾ R. Jeaugeon, “Les sociétés d'exploitation au Congo et l'opinion française de 1890 à 1906”, In: *Revue française d'histoire d'outremer*, Tome 48, n°172-173, (1961): 354.

التجاريه في الكونغو البلجيكية علي نتائج ضخمة من الربح المالي^(٤١)، خاصةً من الفترة ١٨٨٧-١٨٩٢م، وهو ما يمثل فترة الاستغلال المنهجي من قبل الدولة - ومع إنشاء الملك ست شركات استكشفوا طبيعة الأرض وثرواتها الاقتصادية، فاستغلوها وبنوا السكك الحديدية، لأنهم تمكنوا من جمع رأس المال. أما عن فرنسا فلم تكن قادرة علي زيادة ميزانية الكونغو، وهذا ما يفسر السبب وراء وجود اتجاه متزايد في الرأي العام لصالح إنشاء شركات ذات رأس قوي في الكونغو الفرنسية^(٤٢).

اعتمدت الدولة الاستعمارية بشكل كبير على الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات لموازنة ميزانيتها المتذبذبة خلال العقد الأول من الحكم الاستعماري، كما حاولت باستمرار استخراج المزيد من الإيرادات من التجارة الدولية لإنقاذ الدولة الحرة وملكيها من الإفلاس. وبمجرد بدء طفرة المطاط حوالي عام ١٨٩٦م، فقدت الدولة الاستعمارية اهتمامها بنظامها الجمركي، أصبحت الضرائب المباشرة أهم مصدر للإيرادات، ومع ذلك استمرت التعريفات الجمركية في تشكيل حوالي ١٥٪ من الإيرادات الاستعمارية، وأصلح البلجيكيون النظام المالي في عهد ليوبولد. وأصبحت الرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية على الاستيراد على وجه الخصوص المصدر الرئيس للإيرادات الاستعمارية^(٤٣).

وقد ظهر حماس الفرنسيين في اتباع السياسة نفسها، وتدفقت طلبات الامتياز؛ وفي أشهر قليلة سجلت الوزارة مائة وتسعة عشر طلباً للمناداة بتطبيق الامتياز في الكونغو الفرنسية، وقد أخذ الوزير ليبون Lebon وزير المستعمرات على عاتقه عام ١٨٩٨ إطلاق الإجراء وسمح لخلفائه ترويو Trouillot، وديكري Decrais، وجيلان Guillain، بمنح أربعين امتيازاً بموجب مرسوم في الفترة ما بين مارس ١٨٩٩ وفبراير ١٩٠٠، لتقسيم المنطقة^(٤٤).

(٤١) كانت هذه أرباح ضخمة لاسيما في فترة قصيرة من الزمن. تضمن النظام العمل القسري للسكان الأصليين لجلب المطاط، واحتجاز النساء والأطفال كرهائن، ونظام مكافآت للموظفين البيض على أساس العائدات.

- Daniel Vangroenweghe, "The 'Leopold II' concession system exported to French Congo with as example the Mpoko Company", *BTNG | RBHC*, XXXVI, (2006): 323.

(٤٢) R. Jeaugeon, "Les sociétés d'exploitation au Congo", 354.

(٤٣) Bas De Roo, "Negotiating Colonial Tariff Policies. Customs and Commerce in the Congo (1886-1914)", (Ghent University: Wageningen, 2015), 2.

(٤٤) Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes*, 49.

ب- التجارة الحرة في الكونغو قبل نظام الامتيازات:

ويبدو أن الاستغلال الاقتصادي للكونغو كان مقتصرًا على شركات من جنسيات مختلفة. وكان الرأي العام الفرنسي على علم بذلك منذ عام ١٨٩٠. وكان من بين ٣٢ منزلًا تجاريًا - أقامت مكاتب لها على الساحل، تسعة منها فقط فرنسية، وكانت التجارة الفرنسية منذ عام ١٨٩٢ تمثل ٢٦,٠٤% من إجمالي التجارة و٤١,٨% في عام ١٨٩٣، و٤٧,١% في عام ١٨٩٤ من إجمالي التجارة الموجودة على الساحل^(٤٥) في وسط أفريقيا، كما هو الحال في العديد من المستعمرات، هناك طريقتان فقط للاستغلال: أولهما الطريقة التي تعتمد على الأعمال الصغيرة المستقلة برأس مال شخصي أو برأس مال صغير نسبيًا، علي سبيل المثال يتراوح رأس مالها بين ٢ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرنك، ويعتمد صاحبها على نفسه مع عدد قليل من الوكلاء، لمسح الأرض، وتخصص الأماكن المفضلة والقادة ذوي النفوذ، فالبائع الأوروبي هو الذي يستبدل بضاعته بأدنى سعر ببضائع محلية من العاج أو المطاط؛ لا توجد رسوم تسجيل أونسبة مئوية سواء للحكومات أو الشركات، في هذا النظام لا توجد تكاليف تشغيل ثابتة تقريبًا باختصار، ما يجعل هذا النوع من العمال ذا قيمة كبيرة هو أنه لا يوجد شراء لامتيازات ولا تعويض للحكومة هذه هي التجارة الحرة. والطريقة الثانية للاستغلال هي نظام الامتياز وقد نشأت الطريقة الثانية لاستغلال بسبب الطريقة الأولى وكان التجار الأوائل يستنزفون ثروات البلد^(٤٦). من (العاج والمطاط والأخشاب والزيت وحبوب النخل)^(٤٧)، الذي أحضرها لهم السكان الأصليون^(٤٨)، وكان العائد على المستعمرة مجموعة ضرائب وتراخيص حتي وإن كانت تقدم مكاسب اقتصادية للمستعمرة لكنها لم تكن كبيرة بشكل يسمح للمستعمرة خلق نمو اقتصادي هائل^(٤٩). وهؤلاء التجار من الإنجليز

^(٤٥) R. Jeaugeon, "Les sociétés d'exploitation au Congo". 354.

^(٤٦) Bonnel de Mézières, *Les concessions au Congo Français*, (Paris: Imp. Vv Albouy, Albouy, 1901), 10.

^(٤٧) M. Delcassé to Sir E. Monson, Paris, September 20, 1901, F.O. 403/382, British Trade in French Congo, Part I, 1898-1902, No. 87, p. 145.

^(٤٨) Jacques Massiou, "Les grandes concessions au Congo Français", Ph.D. diss. Université de Paris, 1920, 18.

^(٤٩) Messrs. Hclt and Co. to the Marquess of Salisbury, Liverpool, July 12, 1899, F.O. 403/382, British Trade in French Congo, Part I, 1898-1902, No. 12, p. 21.

والألمان والهولنديين، وكانوا أكثر بكثير من الفرنسيين"، ثم مع تزايد هؤلاء الإنجليز والألمان وبعض الهولنديين^(٥٠)، قاموا بإنشاء مصانع في المنطقة الساحلية في الجابون؛ لتثبيت تجارتهم بشكل كبير، لذا وجدت فرنسا أن تجارة مستعمرتها يعود بالنفع الاقتصادي على الدول الأخرى أكثر بكثير منها، فبدل من الاستفادة الاقتصادية من المستعمرة بشكل يتيح لها مكاسب مالية كبيرة تترك مواردها الاقتصادية في أيدي غيرها من تجار الدول الأوروبية الأخرى. ومن هذا المنطلق اتجهت أفكار المستعمرة في كيفية الاستفادة من ثروات المستعمرة، كما فكرت في النظام الذي ستتبعه للاستفادة من هذه الثروات، ولم يكن أمامها أفضل من النظام المطبق في الدولة المجاورة لها دولة الكونغو الحرة^(٥١)، وبعد مرور بعض الوقت، جاء حدث ليعزز الحركة المؤيدة للتنازلات: ففي عام ١٨٩٨، افتتحت دولة الكونغو المستقلة خط السكة الحديدية من ماتادي إلى ستانلي بول؛ وقد جذبت هذه المدينة اهتمام الرأي العام بسبب نموها التجاري الهائل، والذي يُعزى إلى مزايا نظام الامتيازات^(٥٢)، علاوةً على ذلك، "لاحظ المستكشف وجود تجارة في العاج والمطاط والكسافا، حيث يمكن للمرء في المستقبل البعيد أن يتخيل بالتأكيد مزارع أو حتى مناجم النحاس. وعلى ضوء هذه الملاحظات، نشأت فكرة جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى هذه المنطقة في ذهن المستكشف^(٥٣)".

ثانيًا: إنشاء الامتيازات:

أ- اللجنة الاستعمارية:

وبالفعل تم إرساء مبدأ الاستغلال الاقتصادي المشترك بين القوى الأوروبية منذ عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٥، مما أدى إلى التزامات مستعمرة الكونغو والسيطرة المحتملة من جانب القوى الممثلة في هذه المنطقة^(٥٤). وفي فرنسا، أثارت المسألة في عام ١٨٩٠ أمام وزارة المستعمرات، وفي العام التالي، نشرت وزارة التجارة والصناعة والمستعمرات تقريراً عن

⁽⁵⁰⁾ Sir E. Monson to the Marquee of Lansdowne, Paris, November 29, 1901, F.O. 403/382, British Trade in French Congo, Part I, 1898-1902, No. 102, p. 163.

⁽⁵¹⁾ Massiou, "Les Grandes Concessions", 19-21.

⁽⁵²⁾ Ibid, pp. 22-23.

⁽⁵³⁾ Fabrice Anicet Moutangou, "Une entreprise coloniale et ses travailleurs : la société du haut-Ogooué et la main-d'oeuvre africaine (1893-1963)", Ph.D. diss., Université Toulouse 2 Le Mirail, 2014), 55-56.

⁽⁵⁴⁾ R. Jeaugeon, "Les sociétés d'exploitation au Congo", 354.

مسألة شركات الاستعمار^(٥٥)، وقد أدى إثارة الرأي العام الناتج عن النظام المتبع في الكونغو الحرة، إلى تدفق طلبات الامتيازات إلى وزارة المستعمرات؛ مما أدى إلى إنشاء آلية جديدة هناك: لجنة الامتيازات الاستعمارية؛ إن إنشائها نتج عن مرسوم صادر في ١٦ يوليو ١٨٩٨: وهو يوضح نية الحكومة الواضحة في اللجوء إلى نظام الامتيازات الكبيرة لتنمية الكونغو الفرنسية، علاوة على ذلك، كان هذا احتياطاً محظوظاً؛ فكان فحص طلبات التنازلات مسألة حساسة للغاية، ولا يمكن أن تُوكل إلا إلى رجال حذرين متخصصين في هذا الأمر؛ وأخيراً، كان على هذه اللجنة أن تقرر شروط قوانين الامتياز^(٥٦). بعد إنشاء هذه اللجنة، اعتمدت الحكومة، في ٢٨ مارس ١٨٩٩، مجموعة من المراسيم التي تنظم، في الكونغو الفرنسية، نظام الغابات ونظام ملكية الأراضي ونظام الأراضي الحكومية، وكان من المفترض أن يكون صاحب الامتياز خاضعاً لالتزامات دولية معينة ناشئة عن قانون برلين الصادر في ٢٦ فبراير ١٨٨٥، وقانون بروكسل الصادر في ٢ يوليو ١٨٩٠^(٥٧).

أ- الامتياز قبل مرسوم ٢٨ مارس ١٨٩٩:

١- اتفاقية لوشاتيليه M. Le Châtelier:

إن امتياز الأراضي الواقعة في حوضي كويلو Kouilou ونياري Niari نتج عن اتفاقية أبرمت في عام ١٨٩٣ مع حاكم شافان، والشخصية الاستعمارية السيد لوشاتيليه M. Le Châtelier^(٥٨)؛ كان نهر الكونغو يشكل طريقاً ملاحياً من البحر إلى ماتادي، ومن المنبع من ستانلي بول، فإنه من غير الممكن تماماً الملاحة بين هذين المكانين، وللتعويض عن عدم إمكانية الملاحة هذه، فمن خلال اتصال الطريق الذي يربط بين برازافيل ولوانجو بالساحل؛ تم اقتراح العديد من الحلول؛ لكن الاختيار كان صعباً ولا يمكن أن ينتج إلا عن دراسات جادة. اقترح السيد لوشاتيليه تشكيل شركة "دراسات"، والتي تم قبولها في ٢٢ أبريل ١٨٩٣ من قبل المستعمرة؛ في مقابل نتائج الدراسة التي تقدمها الشركة للحكومة المحلية^(٥٩)، وفي المقابل تخصص لها الأخيرة أجزاء من أراضي الدولة المتضمنة في مناطق معينة

(٥٥) Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes*, 29.

(٥٦) R. Jeaugeon, "Les sociétés d'exploitation au Congo", 355.

(٥٧) Massiou, "Les grandes concessions", 23.

(٥٨) Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes*, 38.

(٥٩) Débats à la Chambre, 1^{er} mars 1895.

محددة،^(٦٠). تأسست هذه الشركة المساهمة العامة "شركة دراسة واستغلال الكونغو الفرنسي" برأس مال قدره ٦٠٠ ألف فرنك، ولم تكن قد بدأت عملها بعد، حتى ظهر تعديل يهدف إلى دمج الدراسات التي كانت ستقوم بها لتشمل الدراسات الجيولوجية والنباتية والحيوانية؛ علاوة على ذلك، سمح لها هذا التعديل بالمشاركة في جميع العمليات التجارية، ولم يكثف المجتمع بإجراء الدراسات المقررة بدقة، بل فتح أيضًا بين كاكامويكا وكيثابي طريق يبلغ طوله ٤٠ كيلومترًا مصممًا لتجاوز منحدرات كويلو، وكمكافأة لها على عملها، حصلت الشركة على امتيازات صغيرة شملت كليًا أو جزئيًا في حوض كويلو-نياري^(٦١)، بالإضافة إلى امتيازات ذات طبيعة إقليمية. وكانت هذه التنازلات مصحوبة بامتياز آخر يختلف في طبيعته عن الامتيازات السابقة، ويقترّب من تلك التي ستجلب بعد فترة من الوقت عن مراسيم عام ١٨٩٩. وتمتد هذه المنطقة الامتيازية التي تبلغ مساحتها أكثر من مليوني هكتار على حوض نهر فرنان فاز وروافده في ٣٠ يوليو ١٨٩٤^(٦٢). وهو امتياز للتمتع، مع منح الملكية بعد ثلاثين عامًا للأراضي المطورة لجميع الثروات الموجودة في أراضيها: الأراضي والغابات والمناجم، كما تعرض هذا الامتياز لهجوم عنيف من حيث دستوره؛ اختفت بعد ذلك اتفاقية مؤرخة بالخامس من يونيو ١٨٩٧ أعادت الشركة بموجبها إلى المستعمرة الطريق المبني بين كاكامويكا وكيثابي، وتخلت عن اتفاقية فرنان فاز وغيرها من التنازلات الصغيرة. وفي المقابل، حصلت على امتياز ذي أهمية إقليمية كبيرة للغاية، وفي قطعة واحدة، ميزة لم تكن تتمتع بها الشركة السابق، كان ٣ ملايين هكتار تقع في المتوسط جزءًا على ضفتي نهر كويلو-نياري تم منحه ملكية كاملة، ثم انتقلت ملكية الشركة إلى مُشترٍ آخر^(٦٣).

(٦٠) Pierre Vennetier, *Point-Noire et la façade maritime du Congo – Brazzaville*, (Paris: Orstom, 1968), 206.

(٦١) Massiou, "Les grandes concessions", 28.

(٦٢) Débats à la Chambre, 1^{er} mars 1895.

(٦٣) Massiou, "Les grandes concessions", 29-30.

٢- امتياز عامي ١٨٩٣-١٨٩٤م^(٦٤):

امتياز دوماس:

عندما ظهر في الجريدة الرسمية في ١٧ نوفمبر ١٨٩٣ المرسوم الذي وقعه تيرير Terrier وزير التجارة والصناعة والمستعمرات بالموافقة على الاتفاقية لاستغلال الأراضي الواقعة في حوض أوغوي العلوي. الذي وقعتها الحكومة في ٣٠ أكتوبر ١٨٩٣، وحصلت الشركة في ١٨٩٤ على ١١ مليون هكتار في شرق الجابون^(٦٥)، مع أهم تاجر في الجابون، السيد دوماس، الذي استقر في الإقليم منذ عام ١٨٦٥، على اتفاقية تمنح: التصرف المجاني في التمتع الكامل والتام لمدة ثلاثين سنوات متتالية، لجميع أراضي المجال الاستعماري المدرجة في حوض أوجوي Ogooué العلوي. تم إنشاء شركة Société du

^(٦٤) تمثلت التجربة الأولى للاحتكار التجاري الفرنسي في غرب أفريقيا في احتكارات فيردير Verdier، وأوجوي Ogowe في عام ١٨٩٣ نشأ شعور بأنه قد تتم محاولة شيء ما في غرب أفريقيا الفرنسية الإستوائية لتأسيس شركات تجارية معتمدة علي غرار شركة النيجر وشركة شرق أفريقيا، توجت بتشكيل شركتين تم تصميمهما على أساس مماثل إلى حد ما، هما شركة أوغوي العليا Le societe du haut Ogowe، وامتياز فيردير للأخشاب في ساحل العاج the Verdier Timber Concession on the Ivoty Coast، المعروف أكثر باسمه اللاحق شركة كونغ الفرنسية Compagnie frangaise de Kong، وكان قد أعطى فيردير - وهو تاجر فرنسي - الحق في قطع الأخشاب وتصديرها - تشتهر موانئ ساحل العاج بصادراتها من الأخشاب- في منطقة تغطي حوالي نصف مساحة تلك المستعمرة، كان الامتياز مختلفاً تماماً عن الاستغلال الذي أقر فيما بعد مرسوم ١٨٩٩. لم يكن الأمر يتضمن مطالبات بمنتجات التربة، أو افتراض أن المواطن الأصلي قد أصبح عبداً يمكن إجباراً على قطع الأخشاب لصالح صاحب الامتياز. لقد نصت فقط على أنه في منطقة معينة لا ينبغي لأي تاجر آخر أن يتنافس مع السيد فيردير Verdier، الذي ظل المصدر الوحيد لجميع الأخشاب التي يقطعها السكان الأصليون معه. وبعد تجربة قصيرة تبين أن الاحتكار كان كارثياً على رفاهية المستعمرة. لم تتمكن شركة فيردير من التعامل مع التجارة: تم تقليل التحفيز للإنتاج المحلي، تضاعلت عائدات المستعمرة، وانخفض تصدير الأخشاب. وأصبح من مصلحة المستعمرة ضرورة إلغاء الامتياز. لكن الحكومة الفرنسية نكثت ثقتها بالسيد فيردير، فقام بمقاضتها على الفور. وفاز بقضيته، ووجدت مستعمرة ساحل العاج الفرنسية مثقلة بدين سنوي ثقيل، حتى تم دفع التعويضات للسيد فيردير. لكن الأمر اختلف تماماً مع شركة أوجوي العليا Societe du Haut Ogowe، -كانت منطقة أوجوي المرتبطة بالحوض القديم كانت تسمى مستعمرة الغابون- تركت خارج الحوض لتقليدي لمنطقة التجارة الحرة وفقاً لقانون برلين ١٨٨٥، وتركزت اهتمامها فرنسيًا حقيقياً وقد تسلمت الشركة بعض المحطات الحكومية التي بناها دي برازا De Brazza تسلمتها الشركة من الحكومة وأصبحت بمثابة جزء لا يتجزأ من الامتياز الممنوح لها، كما كان لهذه الشركة باع طويل من الاعتداءات ضد التجار البريطانيين.

- D.E. Moral, *The British case in French Congo: The Story of a Great Injustice, its Causes and its Lessons*, (London : W. Heinemann, 1903), 72-74.

^(٦٥) Mangarella, J.N., "Politics and the longue durée of African oil communities: rentierism, hybrid governance, and anomie in Gamba (Gabon), c. 1950s -2015, (and beyond)", (PhD diss., Leiden University, 2019), 112.

Haut-Ogooué في عام ١٨٩٤^(٦٦) لتتولى امتياز دumas - شركة Daumas, Béraud et Compagnie، وهي شركة فرنسية كانت تتاجر في الصادرات الكونغولية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر^(٦٧)، وفقًا للمادة ٦ من الاتفاقية المبرمة في ٣٠ أكتوبر ١٨٩٣ بين الحكومة الفرنسية وماريوس دينيس سيليستين دumas، وبدأت في استغلال ممتلكاته في عام ١٨٩٧. التوفير الحصري والمجاني لجميع المنشآت الرسمية المنشأة في حوض Haut Ogooué، باستثناء N'Djolé. وتتعهد المستعمرة كذلك بمنح الشركة الملكية الكاملة لجميع الأراضي التي ستضعها في الاستغلال الفعال، وأن تحفظ لها البحث واستغلال المناجم، وأن تمنحها تلك التي ستضعها في الاستغلال. وستكون الشركة بنفسها مسؤولة عن أمن وحماية منشآتها وستقوم بتوفير الأسلحة والذخيرة اللازمة لهذا الغرض. وفي المقابل، تعهد السيد دumas بتأسيس شركة عامة محدودة، خلال العامين المقبلين، برأس مال لا يقل عن مليوني فرنك، ويجب أن يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة فرنسيين ويتم اختيارهم قدر الإمكان من الصناعيين والعالم التجاري على علم بالأمور في أفريقيا. ونص امتياز أوغوي العليا^(٦٨) عام ١٨٩٣ وتنص هذه الاتفاقية على:

- تنازل مستعمرة الكونغو الفرنسية للسيد سيليستين دumas Ce'lestin Daumas مقابل التعهدات والالتزامات المنصوص عليها في المواد من المادة ١ إلى المادة ١٦ أهمها ما يلي:

١- التصرف الحر مع التمتع الكامل لمدة ٣٠ سنة متتالية، بجميع أراضي المجال الاستعماري المتضمنة في حوض أوغوي الأعلى Le basin Superieur de L'Ogooue'

٢- وتنص المادة الثانية على إن الهدف من الامتياز المذكور تم بغرض الاستغلال التجاري والصناعي والزراعي وتتعهد المستعمرة للشركة بمنح الملكية الكاملة التي تستغلها، وسيتم اختيار الأرض التي سيتم منحها من قبل الشركة ضمن محيط

^(٦٦) Moutangou, "Une entreprise coloniale et ses travailleurs", 50.

^(٦٧) Bas De Roo, "Customs in the Two Congos: A connected history of colonial taxation in Africa (1885-1914)", *Journal of Colonialism and Colonial History*, Vol. 19, No. 1, (2018): 12.

^(٦٨) Moutangou, "Une entreprise coloniale et ses travailleurs", 64.

الامتياز^(٦٩). ففي اجتماع مجلس النواب وضع ديلكاسي-الذي أصبح وزير الخارجية الفرنسية فيما بعد^(٧٠) أسباب هذه الامتيازات لجذب رأس المال اللازم للتنمية، من الضروري الحصول علي حماية الدولة وتوفير الضمانات المادية، واعترف عدد من النواب بمبدأ هذا النمط من الاستغلال المتمثل في تطوير موارد البلدان المحتلة بأسرع ما يمكن^(٧١). وقد تم فرض شرط وهو: استبدال شركة دوماس بشركة جديدة مستقلة عن اسمها التجاري السابق؛ لكن التاجر توفي في مايو ١٨٩٤. وتبنى ورثته وخليفته ميدارد بيرو الفكرة. في ١٥ ديسمبر ١٨٩٤، أسس شركة *Société Industrielle et Agricole du Haut Ogooue* برأس مال قدره ٢ مليون فرنك مقسمًا إلى ٤٠٠٠ سهم^(٧٢).

٣- الامتيازات من ١٨٩٥-١٨٩٨:

نتيجة ظهور فكرة الامتيازات في السنوات السابقة كان لابد من وجود حل سريع يضمن تنمية الممتلكات، لذا في لجنة المستعمرات بمجلس الشيوخ في ١٠ يونيو ١٨٩٥، اقترح لافيرتوجون إنشاء شركات يتم تشكيلها كشركات تجارية وتشغيلية بموجب مراسيم صادرة في شكل لوائح للإدارة العامة، ولكن لا يتم فرض أي التزام لدراسة هذه المشروع، وتم تشكيل لجنة جديدة مكونة من ثمانية عشر عضوًا في عام ١٨٩٦ بشأن شركات الامتياز التي لن تحصل على أي حقوق ولا احتكارات وإن من الضروري فرض أي التزامات وأحكام تتعلق بالرقابة بحيث يتم تطوير الأراضي عند انتهاء الامتياز، وذلك لتبرير فكرة الامتيازات في نظر الجمهور. وقدمت هذه اللجنة في ١٢ يوليو ١٨٩٧ إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون يتكون من ١٧ مادة، أهمهما مانصت علي^(٧٣):

⁽⁶⁹⁾ R. Jeaugeon , “les Societes d’ exploitation au Congo”, 355-356.

⁽⁷⁰⁾ Gordon Daniel Healey, “the Anglo- French Military and Naval Conversations, 1906-1912: A study in Pre-War diplomacy”, (MS diss., Waxahachie, Texas, 1952), 1.

⁽⁷¹⁾ Debats a la chamber, Isaac, 2 Mars 1895.

⁽⁷²⁾ Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes*, 44.

⁽⁷³⁾ R. Jeaugeon “les Societes d’ exploitation au Congo”, 362.

- لن يكون أي امتياز نهائياً إلا بعد ايداع ضمان يمثل جزءاً من أربعين من رأس المال الأولى ويحدد عقد الامتياز بتكوين رأس المال هذا وينص إذا لزم الأمر، على الإتاوة التي يجب دفعها بواسطة أصحاب الامتياز^(٧٤).

ومنذ عام ١٨٩٥ فصاعداً كشفت هذه المناقشات الجديدة لفكرة الامتيازات عن القلق العام بشأن تنمية المستعمرات، فقد ندد البعض بضرورة أن تكون هذه الامتيازات ضمن الشروط التي يحددها القانون ، وأنه لا يجب منح هذه الامتيازات لأشخاص ليس لديهم رأس مال كافي لتحقيق نمو المستعمرة^(٧٥). لكن أكد ديلكاسي وزير المستعمرات مجدداً بأهمية الامتيازات بشأن تنمية المستعمرة واستغلال المستعمرة صناعياً وزراعياً وتجاريّاً^(٧٦).

وبالنظر على الوضع الاقتصادي لمستعمرة الكونغو الفرنسية من ١٨٩٦-١٨٩٨، كما في الفترة ١٨٩٢-١٨٩٥، هيمنة الصادرات والواردات الأجنبية. فمثلاً كانت الواردات من فرنسا تمثل ربع إجمالي الواردات فقط، وكانت الصادرات إلى فرنسا تمثل ربع الصادرات إلى الخارج. وفي المقابل تصل التجارة العامة للكونغو إلى 9,889,293 فرنك فقط. بينما بلغت ميزانية الكونغو البلجيكية 31,131,507 فرنكاً في عام ١٨٩٦^(٧٧).

ج. مرسوم ٢٨ مارس ١٨٩٩م:

لقد رأينا أن الدور الذي لعبته لجنة الامتيازات الاستعمارية؛ كان مسؤولاً عن فحص طلبات الامتياز، كما تم تكليفه أيضاً بمهمة صياغة الوثائق القياسية التي سيتم بموجبها منح الامتيازات. في الواقع، تقوم اللجنة بإعداد مرسوم امتياز قياسي ومواصفات قياسية، ووفقاً لهذه الوثائق التي أعدتها اللجنة، تم وضع مراسيم الامتياز والمواصفات المبرمة مع الشركات المختلفة. ومن ثم فإن جميع قرارات الامتياز متطابقة؛ لكنها تختلف فقط في مقدار رأس المال المطلوب، ومعدل الإتاوة، والمساحة الممنوحة^(٧٨).

⁽⁷⁴⁾ Debats ala chamber, Leveille, 9 Fevrier1898, p. 508.

⁽⁷⁵⁾ Debats ala chamber, La Herisse, 9 Fevrier1898, p. 507.

⁽⁷⁶⁾ Debats ala chamber, M. Delcasse, 9 Fevrier1898, p. 508.

⁽⁷⁷⁾ R. Jeaugeon. "les Societes d' exploitation au Congo", 364.

⁽⁷⁸⁾ Massiou, "Les Grandes Concessions", 41.

وقد منحت الحكومة الفرنسية امتيازات إقليمية^(٧٩) لحوالي أربعين شركة في ١٨٩٩^(٨٠)، والتي تمنح هذه الشركات الحق الحصري في التجارة مع السكان الأصليين^(٨١)، في المجمل تم منح احتكارات بمساحة أكثر من ٦٥٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضي أي مليون ونصف المليون هكتار أو نحو ذلك^(٨٢)، أي أكثر بقليل من مساحة فرنسا بأكملها- فكان أصغر امتياز يغطي مساحة ١.٢٠٠ كيلو متر مربع وأكبرها ١٤٠ كيلو متر مربع^(٨٣)، إذ منعت الحكومة الفرنسية السكان الأصليين من بيع أي من المنتجات التي يجمعونها إلى أي جهة أخرى غير الشركات، في حين زعمت الشركات أن السكان الأصليين ليس لهم الحق في المنتجات، ولا ينبغي أن يتقاضوا أجرًا مقابل جمعها إلا في صورة سلع تحدد الشركات قيمتها^(٨٤) وكان من المقرر أن تحصل هذه الشركات على الحقوق الحصرية على جميع الاستغلال الزراعي والصناعي والغابات لمدة ٣٠ عامًا ، وفي المقابل كان عليهم أن يمنحوا الدولة مبلغًا معينًا يختلف باختلاف مساحة امتيازهم، مع إيجار قدره ١٥% من إيراداتها السنوية^(٨٥).

شملت الامتيازات العديد من أراضي الكونغو الفرنسية أهمها:-

-جميع الأراضي الممتدة من الساحل إلا جزء من أوبانغي(Oubangui)، باستثناء المناطق الصغيرة حول ليبرفيل وبرا زافيل^(٨٦).

-وجزة ضخم في أوبانغي العليا (Haut-Oubangui).

(79) Jelmer Vos, *Kongo in the Age of Empire, 1860-1913, The Breakdown of a Moral Order (Africa and the diaspora: history, politics, culture)*, (London: The University of Wisconsin Press, 2015), 41.

(80) Pall Mall Gazette, October 31, 1900. P.8. , and see, FR ANOM 16 PA V 1 À 5, P. 42.

(81) Messrs. Holt and Co. to the Marquess of Salisbury, Liverpool, June 21, 1899, F.O. 403/328, British Trade in French Congo, Part I, 1898-1902, P.17.

(82) Memorandum by Mr. R. E. Dennett, No. 1. , F.O. 403/328, British Trade in French Congo, Part I, 1899-1902, P.3.

(83) House of Common Parliament Debates, British traders in The French Congo, 5 June, 1902, Vol 108 CC 1545-6.

(84) G. W. Prothero, *French Equatorial Africa*, 24-25.

(85) H. Roberts, *the History of French Colonial*, 349. And see also: La Dépeche Cotoniale" of November 14, 1899.

(86) Sir E. Monson to the Marquee of Lansdowne, Paris, November 29, 1901, F.O. 403/328, British Trade in French Congo, Part I, 1899-1902, No.102, P.163.

- وجميع المناطق القابلة للاستغلال المباشر أو البعيد من الكونغو. أدى ذلك إلى تسليم الكونغو بأكملها إلى شركات كبيرة برأسمال قدره ٥٩ مليون فرنك، وقد تخلت الحكومة عملياً عن وظائفها واقتصرت على فرض الضرائب وتحصيل الإيجارات^(٨٧). وتم توزيع الامتيازات كالتالي: ٩ في الجابون، و ٨ في أوبانجي - شاري، و ٢٣ في الكونغو الوسطى. وتتنوع مساحاتها: ٨ شركات تغطي مساحة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف هكتار، ١١ شركة تغطي مساحة من ٥٠٠ ألف إلى مليون هكتار، ١٣ شركة تغطي مساحة من ١ إلى ٢ مليون هكتار، ٦ شركات تغطي مساحة من ٢ إلى ٤ ملايين هكتار، ١ شركات تغطي مساحة من ٤ ملايين إلى ٣٠٠ ألف هكتار، وأخيراً، أكبرها وأهمها مجتمع سلطنات أوبانجي الذي يقع في الزاوية التي تشكلها مجرى نهر أوبانجي العلوي، ويغطي مساحة قدرها ١٤ مليون هكتار. كما كان ٣٢ من هذه الشركات تقع في حوض الكونغو التقليدي^(٨٨).

وقد نص مرسوم ٢٨ مارس ١٨٩٩ علي قرارات عديدة توضح الحقوق والواجبات المفروضة على صاحب الامتياز كان أهمها مايلي:-

١- يتمتع صاحب الامتياز بميزة المالك الوحيد لمنطقة امتيازته وبالتالي فهو صاحب الحق الحصري في جني ثمار من أراضي الامتياز الممنوحة لهم وممارسة نشاطهم التجاري بها لمدة ثلاثين عاماً^(٨٩)

٢- إصدار تعليمات لموظفي الخدمة المدنية بالمستعمرة برفض أي ترخيص لأي مؤسسة تجارية جديدة، كما شجعت الادارة الاستعمارية صاحب الامتياز علي تولي المصانع القائمة .

٣- لا يمكن أن يؤدي نظام الامتياز إلي الضرر بمصالح البيوت الأجنبية الموجودة حتي بداية نظام الامتياز ، ولكنه في الوقت نفسه يحظر عليهم أي تمديد لأعمالهم التجارية الحالية بعد الوجود التجاري لشركات الامتياز^(٩٠).

⁽⁸⁷⁾ H. Roberts, *The History of French Colonial*, 350.

⁽⁸⁸⁾ Massiou, "Les Grandes Concessions", 42.

⁽⁸⁹⁾ R. Jeaugeon, "les Societes d' exploitation au Congo", 365.

⁽⁹⁰⁾ Vidrovitch, *Le Congo au temps des grandes*, 238.

٤- لا يمكن منع أطراف ثالثة من اختراق داخل الأراضي المتنازل عنها لأغراض تجارية. ولهم حق الحرك بحرية في المجاري المائية، ولهم الحق أيضًا ببيع بضائعهم إلى السكان الأصليين مقابل منتجات الأراضي المخصصة لهم، لكن ليس لهم الحق في إنشاء أو بناء منازل، سواء على الأراضي المخصصة للسكان الأصليين أو على الأراضي المتنازل عنها للآخرين^(٩١).

ثالثًا: نظام تأسيس الشركات:-

أ. طبيعة الامتيازات الممنوحة:

علي يد من؟ وبأي رأس مال سيتم تطوير الامتيازات؟ فقد تم منح الامتيازات لعدد من الاشخاص الذين أهم أسماء بعضهم ماييلي: جازنيجيل ونورماندين وبوشارد، وكان يتم اختيار أصحاب الامتياز من خلال نظام التقرب إلي وزير المستعمرات وهذا ماذكرته صحيفة الجمهورية الصغيرة (La Petite Republique) الفرنسية " أن كل ما عليك فعله هو أن تكون صديقًا للوزير " فمثلاً حصل شخص يدعى ديسورت على امتياز منطقة إيبينجا وكان ترشيجه مدعوماً برسائل من اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ إلى وزير المستعمرات غيلان^(٩٢). كما نص مرسوم الامتياز علي جنسية أصحاب الامتياز، فجاءت المادة الخامسة من المرسوم تذكر أنه يجب أن يكون ثلاثة أرباع مجلس إدارة الشركات، بما في ذلك الرئيس ونواب الرئيس فرنسيين حتي يكون حجر الغلبة لرأس المال الفرنسي^(٩٣) كما يجب أن يكون المقر الرئيسي في الأراضي الفرنسية^(٩٤). وهناك أجزاء من الأراضي لا تكن ضمن الامتياز حتي وإن كانت ضمن مساحة الامتياز المحددة وهي: ١- الأراضي والمجاري المائية التي تشكل جزءاً في المجال العام أو التي تشكل تبعيات له. ٢- الاحتياطات الأرضية التي يتم إنشاؤها حول بعض المراكز الرئيسية. ٣- الأراضي التي يملكها أطراف ثالثة بالفعل الحقوق المكتسبة. ٤- الأراضي التي سيتم تخصيصها للمواطنين الأصليين^(٩٥).

^(٩١) Messrs. Holt and Co. to Foreign Office, *Liverpool*, December 1, 1899, F.O.403/328, British trade in French Congo, Part I, 1898-1902, No. 17, p. 36.

^(٩٢) La petite Republique, Charnay, 27 decembre 1899.

^(٩٣) debats a'la chamber 11 decembre 1899.

^(٩٤) Vidrovitch, *Le Congo Au temps des grands*, 1, 6.

^(٩٥) Massiou, "Les Grandes Concessions", 44-45.

أ- رأس المال البلجيكي.

وكانت معظم هذه الشركات يسيطر علي العديد منها ويقوم بتمويلها رأس المال البلجيكي ، وهي متحالفة بشكل وثيق مع الشركات التي حصلت على امتيازات في دومين بريفيه Domaine Prive بولاية الكونغو^(٩٦). فكانت رؤوس فرنسية اسمية، ولكن مع وجود بلجيكيين في مجلس الإدارة، وأغلبية المساهمين من البلجيكيين ، مع رأس المال البلجيكي إما بشكل علني أو مقنع كعامل مسيطر^(٩٧) ففي مجلس النواب أعلن دوكيسناي مقدم الاجتماع أن التنازلات منحت للشركات البلجيكية، لكن وزير المستعمرات، ديكراس أقر بأنها فرنسية^(٩٨). وعلى الرغم من ذلك، إلا أن البلجيكيون كانوا يمتلكون العديد من الأسهم في الشركات، بل ويشاركون بعدد كبير من رأس مال الشركة فمثلاً،

-في عام ١٨٩٩ كانت شركة La societe sultane du haut oubangui أوبانجي العليا، تمتلك رأس مال تسعة ملايين تقدر بـ ١٨.٩٠٠ سهم من بينهم ٤.٩٥٤ أسهم في أيدي البلجيكيين.

-وفي شركة مبوكو Societe des etablisements gratry m'poko يمتلك البلجيكيون ٨.٧٣٣ سهماً من بين عشرين ألفاً.

-في جمعية إبينجا societe de l' ibenga من بين ستة وعشرين مساهماً، ثلاثة منهم بلجيكيون ولكن لديهم ٢.٧٠٠ من أصل ٤.٥٠٠^(٩٩) فقد كانوا مهتمين بالتجربة الفرنسية وذكرت كوكيري فيدروفيش في كتابها عن امتيازات الكونغو الفرنسية أن حوالي عشرين شركة كونغولية كانت في الواقع بلجيكية من خلال المساهمين فيها وإن كانت مبالغة لكن مما لا شك فيه أن البلجيكيين استغلوا عدم الاهتمام الذي أظهره الفرنسيون بعد ذلك تجاه الكونغو^(١٠٠). واعتباراً من السنة السادسة للامتياز، يصبح جميع وكلاء الشركة غير

^(٩٦) Journal of the Royal African Society, "The Position of British Merchants in the French", 39.

^(٩٧) E.D. MOREL, *affairs of west Africa*, (London: William Heinemann, 1902), 288.

^(٩٨) debats a'la chamber 11 decembre 1899.

^(٩٩) R. Jeaugeon, "les Societes d' exploitation au Congo", 377.

^(١٠٠) وهذه الشركات التي ساهم فيها البلجيكيين هي ما يلي:

1. La Societe des Produits de la Sangha-Lippa-Ouessou
2. La Societe des Caoutchoucs et Produits de la Lobaye

الأصليين في المستعمرة فرنسيين. وبما أن البلجيكيين موجودين مشاركين في أسهم الشركات فقد تعرض هذا الالتزام للنقد، لاسيما وأن هناك حاجة إلى متخصصين في الشؤون الاستعمارية بينما لا يحتاج الفرنسيين إلى ذلك، في حين قدم البلجيكيون دليلاً على ذلك في الدولة المستقلة، لا يكاد يوجد أي أصحاب امتيازات بين الشركات الامتيازية بخلاف المصرفيين والصناعيين والتجار الذين حتي هذا الوقت لم يقومون بأي أعمال تجارية في أفريقيا^(١٠١).

وبوجه عام فقد ازداد تدخل البلجيكيين في مشروع الامتياز ورأس مال الشركات منذ عام ١٩٠٠، ولم يكن رأس المال الذي دفعه الممولين البلجيكيين في الشركات سوى ذريعة لتحقيق المكاسب السريعة كما في الكونغو البلجيكية^(١٠٢). ولأن البلجيكيين كانوا يعينون مديرين في مجلس ادارة الشركات فقد أصبح هدفهم طرد أغلبية المديرين الفرنسيين في مجالس الإدارة للشركات. وفي المجلد يقدر رأس المال البلجيكي بخمسة أضعاف إجمالي رأس المال^(١٠٣).

3. La Haute-Sangha
 4. La Cie de la Kadei'-Sangha
 5. La Cle Coloniale de l'Ogooue N'Gounie
 6. La Societe Commerciale et Agricole de l'Alima
 7. La Societe Coloniale du Baniembe
 8. L'Ibenga
 9. La Societe Franco-Congolaise de la Sangha
 10. La M'Poko
 11. L'Alimai'enne
 12. La Cle Coloniale du Fernan-Vaz
 13. La Societe de la Haute-N'Gounie
 14. La Societe de l'Ongomo
 15. La Cle des Sultanats du Haut-Oubangui
 16. La Cie Frangaise du Commerce Africain
 17. La Cie de l'Ekela-Sangha
 18. La Societe d'Explorations Coloniales (dont finalement la concession ne fut pas accordée)
 19. La Cie Proprietaire du Kouilou-Niari
 20. L'Omnium Colonial (regroupement de capitaux dont nous reparlerons).
- Vidrovitch, *Le Congo Au temps des grands*, p. 61.
- ⁽¹⁰¹⁾ Journal des debats, 14 avril 1899.
- ⁽¹⁰²⁾ Bulletin de l'Afrique française, Bourdarie, février 1901.
- ⁽¹⁰³⁾ R. Jeaugeon, "les Societes d' exploitation au Congo", 381-382

وتزايد الانتاج مع تقادم السنوات ، لكن الزيادة في الانتاج محدودة نسبياً وربما يعود السبب في ذلك أن العاج والمطاط يمثلان العاملين الأساسيين في التجارة وباعتماد التجارة عليهما فإن كلا المنتجين آخذان في النفاد. عن العاج فقد دمر الصيد الأفيال التي تمثل المصدر الأساسي لانتاج العاج، أما عن المطاط فقد كان يتطلب حصاد المطاط على بعد بضعة أيام من القرى سيراً على الأقدام، ولإن هذا الأمر يتطلب الكثير من الجهد والكد فقد كان يتم حصاد المطاط دون إعادة زرع مرة أخرى^(١٠٤)

وقد وجلب نظام الامتيازات إلى الكونغو الرجال ورؤوس الأموال، وفي أربع سنوات تضاعفت تجارة المستعمرة من ٩ ملايين في عام ١٨٩٧ إلى ١٨ مليوناً في عام ١٩٠٠^(١٠٥) . وعلى الرغم من كل جهودها واحتفاظها بحقوق الملكية، تقدمت معظم الشركات الأربعين صاحبة الامتياز بطلب الإفلاس بحلول عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٥، عندما نجا سبعة فقط .ويقال إن السبعة الأخيرة، بما في ذلك منظمة SHO ، "تدين بنجاحها إلى القسوة الشديدة لأساليبها" وكانت منظمة SHO تغطي ما يقرب من نصف الجابون وكل الأراضي في الشرق تقريباً، وهي منطقة غنية بالأخشاب^(١٠٦).

ومما سبق تبين عدة نتائج أهمها ما يلي:

- 1- اعتماد الحكومة الفرنسية على نظام الامتيازات كان نتيجة طبيعية للضغط الدولي والتنافس الاستعماري، خاصة مع نجاح نموذج الامتيازات في الكونغو البلجيكية بقيادة الملك ليوبولد الثاني. مما أرسى القواعد لتطبيق الامتيازات في الكونغو الفرنسية.
- 2- أظهرت المراسيم الفرنسية محاولات لتنظيم توزيع الأراضي والثروات في الكونغو الفرنسية على الشركات التجارية الكبرى. كما لعبت هذه المراسيم دوراً أساسياً في ترسيخ هيمنة فرنسا الاقتصادية من خلال استغلال الموارد الطبيعية، كالمطاط والعاج، لصالح شركات امتيازية محددة.
- 3- يمكن القول أن نظام الامتيازات بشكل عام عاملاً مهماً في توطيد السيطرة الاستعمارية الفرنسية، لكنه في الوقت نفسه مثل أحد أهم أوجه الاستغلال في التاريخ الاستعماري.

⁽¹⁰⁴⁾ Le Temps, Challaye, vendredi, 15 Decembre 1905.

⁽¹⁰⁵⁾ Le Temps, les difficultés franco-anglaises au congo, 29 decembre 1901.

⁽¹⁰⁶⁾ J.N. Mangarella, "Politics and the longue durée of African", 112.

- 4- أدى تطبيق نظام الامتيازات إلى نشأة مجموعة من الشركات التجارية الكبرى التي أصبحت الوسيط الرئيسي بين الإدارة الفرنسية والسكان المحليين.
- 5- بتطبيق فرنسا لنظام الامتياز تبين أن أصحاب الامتياز هم مجرد نتيجة للسياسة التي اعتمدتها الحكومة الفرنسية.
- 6- تركّز عمل هذه الشركات على استغلال الموارد بأساليب قاسية، مما ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية للسكان المحليين، مع تجاهل حقوقهم والعمل الإجباري.
- 7- أسفر نظام الامتيازات عن تعزيز السيطرة الفرنسية على الكونغو من الناحية الاقتصادية، لكنه كشف أيضاً عن أوجه قصور كبيرة، من بينها الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والبشرية، وزيادة التوترات بين السكان المحليين والإدارة الاستعمارية. هذا النظام شكّل نموذجاً للاستعمار الاقتصادي القائم على الهيمنة من خلال الشركات التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ- الوثائق:

- الوثائق الغير منشورة:

- F.O 403 /328, British Trade in French Congo, Correspondence, Part I, 1898-1902.
- F.O 403 /352, British Trade in French Congo, Correspondence, Part II, 1903 - 1904.

ب- الوثائق المنشورة:

١- مضابط مجلس العموم البريطاني:

- House of Common Parliament Debates, British traders in the French Congo, 5 June, 1902, Vol. 108, CC 1545-6.
- House of Commons: Parliamentary Debates, Congo-British Merchants' Claims, 27 March 1906, Vol. 154, CC1063-4.

- الأرشيف الفرنسي:

- A.N.O.M, ARCHIVES NATIONALES D'OUTRE-MER, FONDS PIERRE SAVORGNAN DE BRAZZA 16 PAI À V 1875-1905.

٣- تقارير مجلس النواب الفرنسي:

- Journal Officiel du la République française. Débats parlementaires. Chambre des - 189 -eputes: compte rendu in-extenso. 1898-02-09.
- Journal Officiel du la République française. Débats parlementaire Chambre des eputes : compte rendu in-extenso. 1899-9-11.
- Journal Officiel du la République française. Débats parlementaire Chambre des eputes : compte rendu in-extenso. 1895-03-01.

٤-الأرشيف الألماني:

- The Political Archive of the Federal Foreign Office, General Act of the Berlin West Africa Conference, 26 February 1885.

ب. المصادر الأجنبية:

- Arnaut, Luiz, "Letter from King Leopold II of Belgium to Colonial Missionaries, 1883", Universidade Federal de Minas, 1927.
- The Congo: A report of the Commission of Enquiry Appointed by the Congo Free State Government, A translation G.P. Putnam's Sons, New York and London, Ube Tfinicfterbochsr Press 1906, 104.

ثانيًا: المراجع:

أ- المراجع العربية:

- عبدالله عبدالرازق، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، مكتبة الإسكندرية ١٩٩٨.

ب- المراجع الأجنبية:

- Albrecht Cordes, and Dave De Ruyscher, 317, Legal History Library: Brill NV, Leiden, 2021.
- Bernault, Florence, *Colonialism in West Central Africa*, Sciences Po, Oxford, 2021.
- Berriedale, Keith, Arthur. *The Belgian Congo and the Berlin Act*, Oxford: At the Clarendon Press, 1919.
- Hardin, Rebecca. "Environmental Governance in Africa", In *Concessionary Politics in the Western Congo Basin: History and Culture in Forest Use*, ed. Jesse C. Ribot and Peter G. Veit, Washington: World Resources Institute, 2002.
- Joseph, Sabrina. *Commodity Frontiers and Global Capitalist Expansion Social, Ecological and Political Implications from the Nineteenth Century to the Present Day*, ed., Kent Deng, London: Palgrave Macmillan, 2019.
- Mézières, Bonnel de. *Les concessions au Congo Francais*, Paris: Imp. Vv Albouy, Albouy, 1901.
- Moral, D. E. *The British Case in French Congo: The Story of a Great Injustice, its Causes and its Lessons*, London: W. Heinemann, 1903.
- Morel, E.D. *Great Britain and the Congo*, The Pillage of the Congo Basin, London: Smith, Elder & Co., 1909.
- Morel, E.D. *Affairs of West Africa*, (London: William Heinemann, 1902).
- Ptothero, G.W. *French Equatorial Africa*, London: H. M. Stationery Office, 1920.
- Roberts, Stephen H. *The History of French Colonial Policy 1870-1925*, Vol. I, London: King & Son, Ltd, 1929.
- Roland, Oliver and Atmore Anthony. *Africa since 1880*, Cambridge: University Press, 2005.
- Roo, Bas De. "Customs Law in the Congo: On the Fiscal Bargaining Process between the Colonial State and Private Enterprise in Africa (1886-1914)", (eds.). Serge Dauchy, Heikki Pihlajamäki, *Colonial Adventures: Commercial Law and Practice in the Making*.
- Vennetier, Pierre. *Point-noire et noire et la façade maritime du Congo – Brazzaville*, Paris: Orstom, 1968.
- Vidrovitch, Coquery Catherine, *Le Congo au temps des grandes concessionnaires. 1898-1930*, Paris: La Haye, Mouton, 1972.
- Jelmer Vos, "The Economics of the Kwango Rubber Trade, c. 1900", *Angola on the Move Angola em Movimento: Transport Routes, Communication, and*

History Vias de Transporte, Comunicação e Historia, (eds.) Beatrix Heintze, Achim Von Oppen and Verlag Otto, Frankfurt am main und Butzbach, 2008.

- Vos, Jelmer. *Kongo in the Age of Empire, 1860-1913, The Breakdown of a Moral Order (Africa and the Diaspora: History, Politics, Culture)*, London: The University of Wisconsin Press, 2015.

ج- الدوريات الأجنبية:

- Berenson, Edward. "The Politics of Atrocity: The Scandal in The French Congo 1905", *Historia y Politica*, (2018): 109-138.
- Cooky, S. J. S. "The Concession Policy in the French Congo and the British Reaction, 1898-1906", *The Journal of African History*, Vol. 7, No. 2, (1966), 263-278.
- Jeaugeon R., "Les sociétés d'exploitation au Congo et l'opinion française de 1890 à 1906", In *Revue française d'histoire d'outremer*, Tome 48, n°172-173, (1961): 353-437.
- Journal of the Royal African Society, The Position of British Merchants in the French Congo, Vol. 2, No. 5, (1902): 38-43.
- Lowes, Sara & Eduardo Montero, "Concessions, Violence, and Indirect Rule: Evidence from the Congo Free State", *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 136 (4), (2020), 1-150.
- Rich, Jeremy Rich. "Bring Back the English: The Legacy of British Trade on the Southern Gabonese Coast in the Concessionary Era 1900-1914", *Journal of History*, (2017), 28-53.
- Roes, Aldwin, "Towards a History of Mass Violence in the Etat Indépendant du Congo, 1885-1908", *South African Historical Journal*, 62 (4), (2010): 634-670.
- Roo, Bas De. "Negotiating Colonial Tariff Policies. Customs and Commerce in the Congo (1886-1914)", Ghent University: Wageningen, 2015.
- Roo, Bas de. "Customs in the Two Congos: A connected History of Colonial Taxation in Africa (1885-1914)", *Journal of Colonialism and Colonial History*, Vol. 19, N. 1, (2018): 1-23.
- Vangroenweghe, Daniel, "The 'Leopold II' Concession System Exported to French Congo with as example the Mpoko Company", *BTNG | RBHC*, XXXVI, (2006): 323-372.
- Yaruipam Muivah & Alessandro Stanziani. "Forced Labour at the Frontier of Empires: Manipur and the French Congo 1890-1914", *Comparativ | Zeitschrift für Globalgeschichte und vergleichende Gesellschaftsforschung*, Vol. 29 (2019), 41-64.

د- الرسائل العلمية:

- Clay, Dean. "The Congo Reform Association and the Beginning of Transnational Humanitarianism, 1904-1913", Ph.D. diss., 2019.
- Echenberg, Myron J. "The British Attitude towards the Congo Question with Particular Reference to the Work of E.D Morel and the Congo Reform

Association 1903–1913”, MS diss., McGill University Montreal, Canada, 1964.

- Ekondy, Akala. “Le Congo–Brazzaville essai d'analyséet d'explication sociologiques selon la méthode pluraliste”, Ph.D. diss. Université de Neuchâtel, 1983.
- Healey, Gordon Daniel. “The Anglo-French Military and Naval Conversations, 1906-1912: A study in Pre-War diplomacy”, MS diss., Waxahachie, Texas, 1952.
- J.N., Mangarella. “Politics and the longue durée of African Oil Communities: Rentierism, Hybrid Governance, and Anomie in Gamba (Gabon), c. 1950s-2015 (and beyond)”, Ph.D. diss. Leiden University, 2019.
- Johnson, Steven. “King Leopold II's Exploitation of the Congo from 1885 to 1908 King Leopold II's Exploitation of the Congo from 1885 to 1908 and Its Consequences”, MS diss., University of Central Florida, 2014.
- Massiou, Jacques. “Les grandes concessions au Congo Français”, Ph.D. diss. Université de Paris, 1920.
- Meyer, Lysle Edward. “Henry Shelton Sanford and the Congo”, Ph.D. diss. The Ohio State University, 1967.
- Moutangou, Fabrice Anicet. “Une entreprise coloniale et ses travailleurs: la société du haut-Ogooué et la main-d'oeuvre africaine (1893-1963)”, Ph.D. diss. Université Toulouse 2 Le Mirail, 2014.
- Selon la méthode pluraliste”, Ph.D. diss. Université de Neuchâtel, New York, 1983.
- Wagner, Florian. ”Colonial Internationalism how Cooperation among Experts Reshaped Colonialism (1830s-1950s)”, Ph.D. diss. European University Institute, 2016.

د - الصحف والمجلات:

- Bulletin de l'afrique la française.
- Cote de la bourse et de la banque.
- Journal des débats.
- La dépêche colonial.
- La petite Republique, Charnay, 27 decembre 1899.
<https://www.retronews.fr/journal/la-petite-republique/27-decembre-1899/667/1645045/1>.
- Le temps, les difficulties franco-anglises au Congo, 29 decembre 1901.
- Pall Mall Gazette, October 31, 1900.